الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٧
المعقودة يوم الإثنين
١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

UNBIS 4 1992

محضر موجز للجلسة السابعة والثلاثين

الرئيس : السيد الشمالي (الامارات العربية المتحدة)

ش : السيد الفارو - بينيدا (السلفادور)
(نائب الرئيس)

ش : السيد الشمالي (الامارات العربية المتحدة)
(الرئيس)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الاعمال : تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والمسائل المتصلة باللاجئين والمشردين ، والمسائل الانسانية (تابع)

تنظيم الاعمال

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/46/SR.37
9 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع احد اعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57266 ٠٦٧ح(٩٢)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ٩٧ من جدول الاعمال : تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والمسائل المتصلة باللاجئين والمشردين ، والمسائل الانسانية (تابع) (A/46/3 ، الفصل السابع ، الفرع حاء و Add.1 ، A/46/12 و Add.1 ، A/46/371 ، A/46/428 ، A/46/429 ، A/46/430 ، A/46/431 ، A/46/432 ، A/46/433 ، A/46/434 ، A/46/435 ، A/46/471 ، A/46/612 ، A/46/134 و Corr.1 ، A/46/568 ، A/46/139 ، A/46/323-S/22836 ، A/46/344 ، A/46/501/Rev.1)

١ - السيدة ماهاوا بانغورا (غينيا) : قالت إن معظم الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الانسان يحدث في البلدان النامية المتضررة بشدة فعلا من الازمة الاقتصادية . وبناء عليه ، فإنها تؤيد التوصية التي قدمها الامين العام في تقريره (A/46/568) بتعزيز تنسيق مساعدة الامم المتحدة الانسانية في حالات الطوارئ لضمان استجابة سريعة وفعالة .

٢ - وأعربت عن ترحيب وفد غينيا بأن يركز الامين العام على اهمية توزيع المسؤوليات بين مختلف هيئات منظومة الامم المتحدة ، وتوجيه نداءات موحدة ، وانشاء صندوق مركزي دائر لحالات الطوارئ .

٣ - وأضافت أنه نظرا للصلة الوثيقة القائمة بين التنمية والمساعدة الانسانية والحالة الاقتصادية ، فمن الجلي أن الاولوية العليا من اجل تعزيز المساعدة الانسانية ينبغي ايلاؤها لتعزيز القدرة الاقتصادية للبلدان المتضررة . بيد أن أي مساعدة انسانية ينبغي أن تقدم إلى الدولة المعنية على سبيل الحصر وبموافقتها وبناء على طلبها . ومن المرغوب فيه أيضا أن تؤخذ في الاعتبار مستقبلا في القرارات المتعلقة بالمساعدة الانسانية ، ضرورة وجود فترة انتقال بين حالة الطوارئ والتنمية على المديين المتوسط والطويل .

٤ - ويعرب وفد غينيا عن شكره لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث للعمل الكبير الذي يضطلعان به لاغاثة ضحايا جميع أنواع الكوارث ، ويشكر على وجه خاص ، منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والفاو وبرنامج الاغذية

(السيدة ماهاوا بانغورا ، غينيا)

العالمي ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية المعنية ، للمساعدة القيمة التي قدموها للاشخاص المشردين في ليبريا .

٥ - وأعربت عن الاسف لانه بالرغم من تقديم هذه المساعدة والجهود التي بذلتها بلدان الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، لا تزال أزمة ليبريا قائمة ويستمر لاجئو ليبريا والشعوب المضيفة لهم على السواء في المعاناة من عواقب هذه الحالة الخطيرة . وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ اجراءات مستمرة وبعيدة الاثر ، وخاصة فيما يتعلق بالغذاء . وبناء عليه ، فإن غينيا توجه نداء إلى جميع الدول الاعضاء وإلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية كيما تقدم المساعدة للاجئي ليبريا في مجالات التعليم والصحة وحماية البيئة ، وكيما تضم جهودها إلى بلدان الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، بهدف وضع حد لمعاناة شعب ليبريا .

٦ - السيدة عطاه (نيجيريا) : قالت إن معظم اللاجئين في العالم وعددهم ١٧ مليونا يوجد في البلدان النامية وانه بالرغم من الجهود الكبيرة والموارد التي يكرسها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لتقديم المساعدة لهم ، فإن حالة اللاجئين والاشخاص المشردين تواصل التدهور ، وخاصة في افريقيا .

٧ - وأضافت أن السكان الذين يشعرون بتهديد خطير ويفرون من بلدانهم ، يلتمسون عادة اللجوء الى البلدان المجاورة التي لا تكون على وجه عام في ظروف تتحمل ضغط تدفق اللاجئين . ويلجأ بعض هذه البلدان بطريقة "طبيعية" إلى طرد طالبي اللجوء أو اعتقالهم أو رفض قبولهم ، والبلدان التي تفتح لهم أبوابها يمكن أن تجد نفسها في مواقف صعبة للغاية ، كما في حالة ملاوي ، التي يعادل عدد اللاجئين فيها تقريبا عدد المواطنين . وفي القرن الافريقي توجد أكثر الحالات إثارة للاسى : دول متأثرة بنزاعات داخلية ، ودول تعاني هي نفسها من آثار كوارث طبيعية ، أو دول حملت مؤخرا على استقلالها ومضطرة أن تفرض على سكانها عناء الاصلاحات الاقتصادية الصارمة ، وتتفاقم الحالة فيها بسبب العبء الذي يفرضه وجود اللاجئين .

٨ - وإزاء هذا الموقف ، توجه نيجيريا نداء إلى البلدان المانحة كيما تسهم بأموال اضافية للوكالات التي تقدم المساعدة الانسانية وتحث هذه الوكالات على أن تكيف أساليبها ومناهجها وفقا لاحتياجات وواقع البلدان المتضررة .

٩ - وأثنت على الطريقة التي يؤدي بها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون

(السيدة عطاه ، نيجيريا)

اللاجئين والعاملون فيه المهمة الصعبة المناطة بهم ، بالرغم من ندرة الموارد والامدادات . وخلال العام الماضي واجه مكتب المفوض السامي بكفاءة وثبات عددا من أخطر التحديات التي صادفته .

١٠ - وأوضحت أن أي حل دائم لمشكلة اللاجئين ينبغي أن يضع في الاعتبار ، بالاضافة الى مشاكل الفقر والتنمية ، الاسباب الجذرية الرئيسية لتدفقات اللاجئين وهي النزاعات السياسية وانتهاكات حقوق الانسان . ومن الضروري أيضا ادراج عناصر التنمية في المشاريع الموجهة للاجئين كيما يستطيع هؤلاء العمل في البلد المضيف ، وكيما يمكنهم لدى عودتهم إلى بلد المنشأ الاشتراك في تنميته الاقتصادية الاجتماعية .

١١ - وأخيرا ، أعربت عن تقديرها للمنظمات غير الحكومية التي قدمت مساعدتها للاجئين وحثت مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على مواصلة تنمية التعاون الوثيق معها .

١٢ - السيد سعيد (باكستان) : قال إن العالم يواجه موقفا توجد فيه الفرص والآمال جنبا إلى جنب مع عدم التيقن والقلق . وهناك أعداد كبيرة من الناس ، معظمهم من النساء والاطفال ، يفرون من بلدانهم الاصلية للجوء الى البلدان المجاورة ، التي تكون غالبا للأسف من البلدان النامية الفقيرة غير القادرة على تحمل هذا العبء . ويتزايد الموقف تفاقما بسبب تيارات الهجرة الناتجة عن التفاوت الاقتصادي المتزايد بين المناطق المختلفة أو بسبب تدهور البيئة . ومن الجلي أنه إذا لم يوجد حل لهذه المشاكل ، سيتعرض السلم والامن الدوليين للخطر .

١٣ - وأضاف أن تفاقم المشاكل المتعلقة باللاجئين كان اختبارا لآليات الامم المتحدة للمساعدة ، التي يديرها بطريقة دينامية وفعالة مكتب المفوض السامي ، وأظهر الضرورة الملحة لزيادة التعاون الدولي في هذا الميدان .

١٤ - ولقد ظهرت خلال العام الماضي حالات جديدة وخطيرة للاجئين الى جانب حالات أخرى قائمة منذ فترة ، كما في حالة اللاجئين الافغان في باكستان ، وهذه الحالات لاتزال تتطلب اهتماما من المجتمع الدولي . وقدمت باكستان ، بالرغم من وضعها الاقتصادي الخطير مساعدة سخية للاجئين الموجودين في أراضيها . وبالطبع ، ربما لم يكن ذلك بالإمكان دون مساعدة المجتمع الدولي للمانحين ، ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الاغذية العالمي وغيرهما من المنظمات الدولية . ومع ذلك ،

(السيد سعيد ، باكستان)

بالرغم مما يسمى "بتعب المانحين" ، وبالرغم من التوقعات المتفائلة بعد التوقيع على اتفاقات جنيف وانسحاب القوات السوفياتية من افغانستان ، بأن اللاجئين سيعودون الى بلدهم ، فان الواقع الحزين هو أن إمدادات المانحين قد توقفت وتواجه باكستان مصاعب متزايدة في الحفاظ على مستوى معيشة اللاجئين .

١٥ - ويرى وفد باكستان أن العودة الطوعية الى الوطن لاتزال تمثل افضل حل لمشكلة اللاجئين . ومن الضروري إذن تهيئة الظروف اللازمة لعودتهم ولإنهاء النزاع الداخلي في افغانستان من أجل إعادة إقرار السلم . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي نقل السلطة الى حكومة تنشأ في كابول وتمثل مصالح وتطلعات الشعب الافغاني . واقتراح الامين العام المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٩١ والمحادثات الثلاثية التي أجريت مؤخرا يمثلان خطوة هامة نحو التوصل إلى حل سياسي شامل .

١٦ - وفي ظل هذه الظروف الحرجة ، لا يمكن لمكتب المفوض السامي ولغيره من وكالات الإغاثة تخفيض الدعم . بل على العكس ، عليها الحفاظ على مستوى المساعدة للتعجيل بالعملية وتسهيل عودة اللاجئين الافغان الى بلدهم في وقت مبكر . ووجه المتكلم انتباه اللجنة الى الاتفاق الذي أبرمه مكتب المفوض السامي وباكستان في عام ١٩٨٨ ، والذي بموجبه تعهد مكتب المفوض السامي بمواصلة تقديم مساعدته للاجئين الافغان الى أن يعودوا طوعيا الى بلدهم .

١٧ - وأردف يقول إن باكستان قدمت وفقا لسياستها في تشجيع العودة الطوعية للاجئين ، أكبر قدر ممكن من المساعدة لمختلف وكالات الامم المتحدة كيما يؤتي برنامج الامم المتحدة للعودة الطوعية الى الوطن بنتائج مثمرة . وأعرب عن تقدير باكستان العميق لبرامج إعادة التأهيل وإعادة البناء التي تنفذها الامم المتحدة في افغانستان . بيد أنه بالرغم من الانشطة التي يضطلع بها مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة والمعنية بافغانستان من خلال عملية "السلام" ، والمشروع التجريبي للعودة الطوعية الى الوطن وبرنامج مكتب المفوض السامي "دار الضيافة" ، لم يعد الى افغانستان إلا ٠٠٠ ١٠٠ شخص ، وفيما يبدو رجع عدد كبير من بينهم الى المخيمات الباكستانية بسبب الحالة الصعبة السائدة في بلدهم الاصليين .

١٨ - وهناك حل آخر دائم ممكن أشارت اليه المفوضية السامية في تقريرها وهو "التوطين المحلي" . ولاسباب واضحة لم يشر إلى اللاجئين الافغان في باكستان تحت هذه

(السيد سعيد ، باكستان)

الفئة . وسيترتب على توطينهم المحلي عواقب اجتماعية اقتصادية وسياسية خطيرة بالنسبة لباكستان وسيمثل عدم اتساق خطير في سياسات مكتب المفوض السامي .

١٩ - ويود وفد باكستان التأكيد على عدم كفاية المساعدة الدولية التي يتلقاها اللاجئون الافغان . وفي الوقت الحالي ، لا يقدم المانحون سوى القمح والزيت وبكميات لا تكفي على الإطلاق لإشباع أدنى الضرورات . ونظرا لزيادة تخفيض الإمدادات من هاتين السلعتين الاساسيتين أيضا ، بناء على توصية مكتب المفوض السامي وبرنامج الاغذية العالمي ، فإن باكستان التي بلغ ما قدمته بحلول أواخر عام ١٩٩٠ ما مقداره ٧٥٠ ٠٠٠ طن متري من القمح ، سيكون عليها أن تواصل سد العجز . وبالرغم من الإضطراب الذي جلبته أزمة الخليج ، خصصت باكستان ٢,٥ بليون روبية لتوفير القمح اللازم للاجئين .

٢٠ - واختتم كلمته قائلا إن وجود اللاجئين الافغان ، بالإضافة أن له آثاراً اقتصادية سالبة ، قد الحق أيضا الضرر بالبيئة . فإن تدمير الغابات ، وتآكل مساحات الاراضي الخصبة ، والضغط على الطرق وقنوات الري ، هي أمور سيكون لها آثار طويلة الاجل وربما كانت دائمة . وتتطلب الحالة استجابة إنسانية ومالية ضخمة . وبناء عليه فإن باكستان توجه نداء لتوفير المساعدة الدولية السخية اللازمة لمواجهة هذا الموقف الخطير .

٢١ - تولى السيد الغارو - بينيدا (السلفادور) ، نائب الرئيس ، رئاسة الجلسة .

٢٢ - السيدة كومبس (نيوزيلندا) : قالت إن الذكرى السنوية الاربعين لانشاء مكتب المفوض السامي اتسمت بالاضطراب ومثلت تحدياً . إن هروب مئات الالاف من الناس من العراق في غضون أيام قليلة وتدهور الحالة في القرن الافريقي هما أمران كانا بمثابة محنة حقيقية لموظفي مكتب المفوض السامي ، الذين لا يستطيعون تحسين الحالة العامة للمشردين في العالم بالرغم من أنهم يعملون بلا كلل ، بل يضحون بحياتهم في بعض الحالات وفاء بمهمتهم النبيلة .

٢٣ - واستدركت قائلة وبالرغم من أنه ثبت أن غالبية الناس تفضل البقاء في مجتمعاتها اذا احترمت حقوقها وحرياتها الاساسية واذا استطاعت العيش في مستوى معقول - أو على الاقل اذا أمكنها أن تتطلع اليه - إلا أن هناك ١٧ مليون لاجئ في العالم وأن أفضل حل لهذه المشكلة الخطيرة هو عودتهم الطوعية الى أوطانهم . ومن الامثلة

(السيدة كومبس ، نيوزيلندا)

البارزة في هذا الصدد ، عودة ليبرتيني اماتيلا ، احدى الفائزات بوسام نانسن في عام ١٩٩١ ، الى مسقط رأسها ناميبيا وتوليها لوظائف حكومية ، بعد سنوات قدمت فيها المساعدة الطبية لزملائها من اللاجئين .

٢٤ - وأضافت أن مكتب المفوض السامي يواجه مهام ضخمة وهي إدماج العديد من ضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا في الحياة الديمقراطية واعادة ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ الى كمبوديا ، البلد الذي دمرته الحرب وغطته بالالغام . ومن ناحية أخرى ، بعد درس أزمة الخليج القاسي ، يعطي مكتب المفوض السامي اهمية متزايدة لتدابير التاهب والتنسيق بين المنظمات للاستجابة على نحو فوري ومرض للأزمات التي قد تحدث ، ولتحديد المركز القانوني للاجئين بمزيد من الدقة والاتساق ولاسيما توفير حماية خاصة للمجموعة الاكثر عددا والاكثر تأثرا في آن واحد : النساء والاطفال .

٢٥ - وأعلنت أن نيوزيلندا تمول العودة الطوعية للاجئين تمويلا مباشرا في كل من جنوب افريقيا وكمبوديا ، وتقدم مساعدة محددة في إبطال مفعول الالغام المنتشرة في اراضي كمبوديا بواسطة فريق متخصص وضع تحت تصرف بعثة الامم المتحدة المتقدمة في كمبوديا . وفضلا عن ذلك ، تسهم ايضا في خطة العمل العامة التي تستهدف تحديد وإعادة توطين اللاجئين الفييتناميين الذين التمسوا اللجوء في هونغ كونغ وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وتتعهد بتوفير مساندتها التامة لجميع الانشطة المقبلة التي سيضطلع بها مكتب المفوض السامي .

٢٦ - السيدة كابا - كامارا (كوت ديفوار) : قالت إن بعد ٤٠ سنة من عمل مكتب المفوض السامي لم تتحسن الحالة بل ازدادت سوءا . ففي عام ١٩٥١ ، عندما كانت الحرب الباردة في أوجها ، كان هناك مليون لاجئ ؛ وفي عام ١٩٦٠ ، تضاعف هذا العدد نتيجة لكفاح العالم الثالث من أجل نيل الاستقلال . واستمر التزايد المطرد على مدى السنين : ٨ ملايين في ١٩٨٠ ، ١٢ مليونا في ١٩٨٩ وأكثر من ١٧ مليونا حاليا .

٢٧ - وأضافت أن عدد اللاجئين يزيد في البلدان النامية بمعدل ٣ ٠٠٠ لاجئ يوميا (مليون كل سنة) نتيجة للنزاعات الاقليمية والحروب الاهلية . وفي افريقيا ، غادر ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ شخص اثيوبيا والصومال والسودان ؛ وغادر ٤٥٠ ٠٠٠ شخص بوروندي ورواندا بسبب النزاعات الاثنية ؛ و ٢ مليون جاءوا من أنغولا وموزامبيق ؛ و ١٦٥ ٠٠٠ شخص أتوا من الصحراء الغربية ؛ و ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة ، أي ثلث السكان ، من ليبريا . وفي مناطق اخرى من العالم كان عدد الذين غادروا بلدانهم كما يلي : ٤٥٠ ٠٠٠ كمبودي ،

(السيدة كابا - كامارا ، كوت ديفوار)

و ٠٠٠ ٩٠٠ ٦ افغاني ، و ٠٠٠ ٤٠٠ ٢ فلسطيني ، و ٠٠٠ ١٠٠ ١ سلفادوري وغواتيمالي ، واخيرا ، ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ عراقي في اعقاب حرب الخليج .

٢٨ - واستدركت قائلة وبالرغم من أن معظم تدفقات اللاجئين يرجع الى الحروب والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الانسان ، يتزايد كل يوم عدد الاشخاص الذين يفرون من بلدانهم أو مناطقهم لمجرد الهروب من الجوع . وتساءلت المتكلمة عما اذا كان من العدل تجاهل هؤلاء الاشخاص لان تعريف مصطلح "اللاجئ" الوارد في اتفاقية جنيف المؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٥١ لا ينطبق عليهم بدقة . ومن الجلي أن الغرض من الحكم ذي الصلة كان توفير الحماية لضحايا الحرب العالمية الثانية وظهرت حاجة الى بروتوكول اضافي لازالة القيود المتعلقة بمهلة زمنية وبمنطقة جغرافية محددة .

٢٩ - وأعربت عن تاييد وفد كوت ديفوار للاخذ بتفسير أعم لمصطلح "لاجئ" ، يحتفظ فيه بمعيار التشرد من مكان الاقامة المعتاد ويقبل فيه مفهوم الهروب من الجوع أو العنف على السواء ، واضعا في الاعتبار ، على سبيل المثال ، العدد الذي لا يحصى من الضحايا واللاجئين الذي نجم عن الجفاف الكبير لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ في البلدان الواقعة جنوب الصحراء .

٣٠ - وأشارت الى أن كوت ديفوار تنفذ التزاماتها الانسانية دون انتظار مساعدة دولية كمقابل لذلك . ولذا فهي تقدم مساعدة طوارئ لـ ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ من ليبريا ، بدعم من مكتب المفوض السامي وغيره من المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، من خلال لجنة وطنية للتنسيق وتقديم المساعدة الى اللاجئين من ليبريا أنشئت لهذا الغرض . والمنح والمواد التي تتلقاها في اطار هذه المساعدة تسلم الى لجنة الصليب الاحمر الدولية والى جمعية الهلال الاحمر اللتين تقومان بتوزيعها .

٣١ - وأردفت تقول وبعد أن اكتظت المستوطنات المحلية فعلا بالسكان ، تم بناء ٠٠٠ ١٣ مأوى جديد بمساعدة الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والفرع الفرنسي لمنظمة أطباء بلا حدود ، وتنسق حكومة كوت ديفوار توزيع المنتجات الاساسية وتقديم الخدمات الطبية للاجئين بمساعدة برنامج الاغذية العالمي ووكالة التنمية التابعة للولايات المتحدة والفاو واليونيسيف بصفة رئيسية .

٣٢ - وترى كوت ديفوار أن من الضروري اعادة السلم والامن في ليبريا باعتبار ذلك شرطا أساسيا لعودة لاجئيها . ومن أجل ذلك ، عقدت دول المنطقة عدة اجتماعات في اطار

(السيدة كابا - كامارا ، كوت ديفوار)

الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا . ونتيجة لهذه الاجتماعات سيبدأ حصر القوات في اماكن محددة ونزع سلاحها تحت اشراف الفريق المعني بمراقبة وقف اطلاق النار التابع للاتحاد بغية عقد انتخابات حرة وديمقراطية في حضور مراقبين دوليين .

٣٣ - وأعربت عن اعتقاد وفد كوت ديفوار أن من الضروري الاخذ بمعيار اقليمي ، على نحو ما ورد في تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/46/12) . ويمكن أن يكون هذا المعيار فعالا لا فيما يتعلق بالوقاية فحسب ، من خلال استخدام أساليب الانذار المبكر ، بل أيضا فيما يتعلق بالجهود الرامية الى تشجيع عودة اللاجئين الطوعية الى أوطانهم .

٣٤ - وعبرت عن أسف وفد كوت ديفوار لان المساهمات المقدمة من أجل اللاجئين زادت في السنوات الاخيرة بمعدل ٣٥ في المائة ، بينما زاد عددهم بمعدل ٥٠ في المائة . ويبدو أن الضيق عم لدى البلدان الغنية في الوقت الذي انخفضت فيه امكانيات بلدان اللجوء الاول الفقيرة . إن ما ينبغي عمله هو معالجة الاسباب العميقة للداء ومحاولة تحسين الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعوب اذا أريد أن تكون سنة ١٩٩٣ هي سنة العودة الطوعية الى الوطن .

٣٥ - وأضافت المتكلمة أنها تلاحظ بارتياح العودة التدريجية للاجئين الى العراق وامريكا الوسطى وانها على ثقة بأن نفس هذه العملية ستبدأ في أنغولا وموزامبيق والصحراء الغربية وأفغانستان وكمبوديا وليبريا . وأشادت أيضا على الاجراءات التي اتخذت استجابة للنداءات الموجهة من أجل تقديم المساعدة للاجئين والعائدين والمشردين والواردة في الوثيقة A/46/371 . وأخيرا أكدت ، معلقة على ما قاله المفوض السامي السابق السيد ستولتنبرغ ، أن قدرة الدول على معالجة مشكلة اللاجئين مقياس لثرائها المعنوي .

٣٦ - السيد سلابي (تشيكوسلوفاكيا) : قال إن بلده أقام مؤخرا علاقات عمل وثيقة مع مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، بعد انضمامه الى الاتفاقية والبروتوكول بشأن مركز اللاجئين في عامي ١٩٥١ و ١٩٦٦ على التوالي . وأعرب عن أمله في أن يمكن تنسيق السياسة والتشريعات الوطنية مع باقي الدول الاوروبية ، مستفيدا على وجه خاص من امكانية المشاركة فيما يعرف بالفريق العامل السداسي المعني بالهجرة الخارجة والمؤتمرات الدولية الاوروبية التي تعقد تحت اشراف مجلس أوروبا .

(السيد سلابي ، تشيكوسلوفاكيا)

٣٧ - ولذا ترحب تشيكوسلوفاكيا بالوثيقة الختامية لمؤتمر سنة ١٩٩١ بشان الهجرة من بلدان وسط وشرق أوروبا وترى أنها ايجابية للغاية حيث تطلب على نحو لا لبس فيه تضامن البلدان المشتركة في حل جميع مشاكل الهجرة ، بما في ذلك المتطلبات المحددة لبلدان اللجوء الاول .

٣٨ - وإذا كان لا بديل لدور منظمات مثل الامم المتحدة ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين على الصعيد العالمي ، الا أن تشيكوسلوفاكيا ترى أنه ينبغي إنشاء ، على سبيل الاولوية ، آلية فيما بين الدول الاوروبية تعنى بالهجرة مع التركيز على وجه خاص على منعها . واضاف أن مشكلة تقديم مساعدة فعالة لبلدان اللجوء الاول لا تزال بلا حل ، وينبغي أيضا تناول المشاكل الاقتصادية التي لا يمكن فصلها عن مشكلة الهجرة .

٣٩ - وفي رأي وفده ، ينبغي النظر في مشكلة اللاجئين والهجرة من خلال اطار أعم هو اطار حقوق الانسان . وانطلاقا من وجهة النظر هذه ، لا تزال هناك قضايا بلا حل ، مثل مسؤولية بلدان المنشأ والتنازع بين حق المواطن في مغادرة بلده والتدابير المتعلقة بالهجرة التي تنفذها البلدان التي لا تعترف بهذا الحق في نظمها القانونية الداخلية . وهناك أيضا ضرورة للتوفيق بين مبدأ السيادة الوطنية وامكانية الوصول الى الاشخاص المشردين في بلدانهم الاصلية لاسباب انسانية .

٤٠ - السيدة سيمامبو (أوغندا) : قالت إن الاعادة الطوعية الى الوطن ، المصحوبة باعادة الدمج في المجتمع والتنمية ، هي أنسب حل لمشكلة اللاجئين . ويقتضي نهج التناول هذا تعاون الحكومات ووكالات التنمية التابعة للامم المتحدة . وعلاوة على ذلك فان بلدان المنشأ ملزمة بقبول المواطنين العائدين وتلبية احتياجاتهم داخل نطاق برامجها الانمائية .

٤١ - وأضافت أنه قد حدثت تطورات ايجابية فيما يتعلق بالاعادة الطوعية للاجئين في أجزاء مختلفة من العالم ، كما أن احتمالات تحقيق السلام في كمبوديا واثيوبيا وجنوب افريقيا والسلفادور ومناطق أخرى زادت الآمال في امكانية عودة لاجئين كثيرين غيرهم الى بلدانهم الاصلية . غير أن النزاعات التي نشبت في الخليج الفارسي وليبريا ويوغوسلافيا والقرن الافريقي قد نجمت عنها أوضاع لاجئين جديدة . ونتيجة لذلك ، زاد اجمالي عدد اللاجئين الى مستوى لم يسبق له مثيل وبلغ ١٧ مليون لاجئ ، معظمهم من البلدان النامية .

(السيدة سيمامبو ، أوغندا)

٤٢ - واستطردت قائلة إن تزايد عدد المشردين داخليا ، وغيرهم ممن يفرون من بلدانهم بحثا عن حياة أفضل ، قد زاد المشكلة تعقيدا . ويقتضي هذا التطور أن يحدد مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أولويات جديدة ، ولذا ينبغي ايلاء اهتمام خاص لتعزيز هذا المكتب . وذكرت أن هذا هو السبب في كون وفدها يؤيد استراتيجيات المكتب التطلعية الجديدة ، التي تركز على تدابير الوقاية ، والتأهب لحالة الطوارئ ، وآليات الاستجابة ، والحلول الدائمة . وفيما يتعلق بتدابير الوقاية ، ينبغي تشجيع المكتب على تقديم دعم اقتصادي للمجتمعات المنكوبة بنزوح سكانها والى المجتمعات المحلية المتأثرة بعودتهم الى الوطن . ومما له أهمية أيضا ، التعاون مع الهيئات المعنية بحقوق الانسان ، ونشر المعلومات ، فضلا عن التعاون الوثيق بين مكتب المفوض السامي واللجنة الدولية للصليب الاحمر .

٤٣ - وفيما يتعلق بالتأهب لحالات الطوارئ ، قالت إن أوغندا ترحب بالتدابير التي يخطط لها مكتب المفوض السامي ، مثل انشاء خمسة أفرقة للطوارئ ، والتخزين المحلي والخارجي لمواد الاغاثة ، وعقد اتفاقات مع المسؤولين الحكوميين والافراد غير الحكوميين . وأضافت أنها تعتقد فيما يتعلق بالحالات الاكثر تعقيدا ، كحالتي العراق والقرن الافريقي ، أنه ينبغي على المجتمع الدولي تشجيع تدعيم قدرة الامم المتحدة على الاستجابة ، وبشكل خاص قدرة مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، اللذين يتحملان مسؤولية تنسيق العمليات .

٤٤ - أما فيما يتعلق بالحلول الدائمة ، فقد أصرت على أن أكثر سبل العمل فعالية هي الاعادة الطوعية والدمج والتنمية .

٤٥ - وتابعت حديثها قائلة إنه ليست هناك نهاية قريبة لمشكلة اللاجئين ، ولذا فان حلها يتطلب جهودا منسقة . وقالت إن أوغندا تثني على عمل وكالات الامم المتحدة وعلى المساعدات التي قدمها مجتمع المانحين وبلدان اللجوء . وأضافت أنه على الرغم من أن أوغندا مواردها الاقتصادية محدودة ويتعرض مجتمعها لضغوط فانها مستمرة في منح حق اللجوء للاجئين وفي تشجيع مواطنيها ، سواء أكانوا لاجئين أم مهاجرين اقتصاديين ، على العودة الى الوطن .

٤٦ - ومضت تقول إن وفدها يرحب كذلك باعتماد وتنفيذ المبادرات الاقليمية المتعلقة باللاجئين ، وأن مكتب المفوض السامي وحكومة جنوب افريقيا قد وقعا اتفاقية بشأن

(السيدة سيمامبو ، أوغندا)

اقامة وجود للمكتب في جنوب افريقيا وذلك كخطوة أولى نحو عودة اللاجئين . وأعربت عن أملها في ألا يهدد اندلاع العنف في مدن السود هذا الترتيب .

٤٧ - واستمرت في حديثها قائلة إنه قد أولي في السنوات القليلة الماضية اهتمام متزايد لتدفق اللاجئين المنتقلين لأسباب اقتصادية من المناطق الفقيرة الى مراكز توفر لهم فرصا أفضل . وأعربت عن قلق وفدها إزاء العداء والعنف الموجهين نحو أولئك اللاجئين . وذكرت أنه على الرغم من أن هذا الجانب من المشكلة يقع خارج نطاق ولاية مكتب المفوض السامي فانه من الضروري أن تقوم الوكالات القادرة الاخرى ببذل جهود متزايدة لضمان عودة الاشخاص المرفوضين ، بأمن وكرامة . واختتمت حديثها قائلة إن أوغندا لاتزال على قناعة بأن الحل الامثل للمشكلة يكمن في اقامة نظام اقتصادي جديد يكون أكثر انصافا بحيث يمكن لكافة المجتمعات من خلاله تلبية الاحتياجات الاساسية لسكانها .

٤٨ - السيد ستريجتشيك (بولندا) : قال إن بلده دخل في عام ١٩٨٩ عهدا جديدا يتميز بالاستقلال التام والرغبة في الوفاء بكافة التزامات الدولة العصرية المتحضرة . لذا فان بلده قد انضم مؤخرا الى معاهدة عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين والى بروتوكولها لعام ١٩٦٧ . وصادق بلده أيضا على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة ، واتفاقية حقوق الطفل ، كما انضم الى البروتوكولات الاضافية لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وللبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

٤٩ - وأضاف قائلا إن بولندا أصبحت في عام ١٩٨٩ بلدا مضيفا لاشخاص طلبوا حق اللجوء ، ولم تتردد حكومته في تأمين المساعدات الانسانية الضرورية لأولئك اللاجئين ، لتلبية احتياجاتهم ، وايجاد الظروف الملائمة لاقامتهم في بولندا .

٥٠ - وأردف يقول إنه تم في عام ١٩٩٠ انشاء وظيفة ومكتب باسم المفوض الحكومي للاجئين في وزارة الداخلية . وفي نهاية عام ١٩٩٠ ، بلغ مجموع مخصصات اللاجئين ١١ ٧٠٠ مليون زلوتي . وبناء على دعوة من الحكومة البولندية ، قام مندوبو مكتب المفوض السامي بزيارتين لبولندا في عام ١٩٩١ لمعاينة أوضاع اللاجئين والحماية الموفرة لهم . وستقوم الحكومة البولندية قريبا بتوقيع اتفاقية مع مكتب المفوض السامي بشأن فتح مكتب لفرع في وارسو .

(السيد ستريجتشيك ، بولندا)

٥١ - واستطرد يقول إن بولندا بدأت في تطوير سياستها الشاملة الجديدة تجاه اللاجئين بما يتفق مع الاحكام الاساسية لمعاهدة عام ١٩٥١ والبروتوكول الاختياري لعام ١٩٦٧ . وقد راجعت بولندا القانون الخاص بالاجراءات المتعلقة بالاجانب وهي تقوم باعداد قانون شامل جديد يستند الى المعاهدات الدولية التي انضمت اليها بولندا .

٥٢ - وتابع يقول إن بولندا تعتزم ، بالتعاون مع مكتب المفوض السامي أن تضع موضع التنفيذ برنامجا لدمج اللاجئين وهو برنامج يشمل انشاء مركزين للاستيعاب ، وعقد دورات لغة ودورات أخرى ، وكذلك التدريب المهني للاجئين . وسوف يقوم المجلس الوطني للاجئين بانشاء صندوق لدعم الاسكان بحيث يكون مستقلا عن ميزانيات الاسكان الخاصة بالرعاية الاجتماعية العادية .

٥٣ - ومضى يقول إن الاحداث الاخيرة التي وقعت في امريكا الوسطى والشرقية تمثل بداية عصر جديد في أوروبا . وقد فتحت حرية الحركة في أوروبا الباب لفرص جديدة للاجئين والمهاجرين الآخرين . وبولندا تقع في الممر التاريخي للمهاجرين الأوروبيين الذين كانوا يتحركون على مر السنين نحو الغرب . ومنذ عام ١٩٨٩ ، لم تعد لدى أولئك المهاجرين أية أسباب سياسية أو عقائدية للفرار . ومع ذلك فان بولندا قد أصبحت مؤخرا المركز المفضل للهجرة من بلدان شرق أوروبا وجنوب أوروبا والاتحاد السوفياتي بل وحتى آسيا وافريقيا ، وإن كان ذلك ، أساسا ، باعتبارها بلد عبور .

٥٤ - ومضى في حديثه قائلا إن بولندا ، باعتبارها دولة طرفا في اتفاقية عام ١٩٥١ ، مستعدة لأن تحاول تعزيز المعايير ، والمبادئ ، الإنسانية الاساسية لمعالجة مشكلات اللاجئين . واختتم حديثه قائلا إن التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي يتمثل في ازالة العوامل التي تضطر الناس الى اتخاذ قرارات مأساوية .

٥٥ - السيد بوركواوغلو (تركيا) : قال إن السنة الحالية قد شهدت بعض الاحداث التي تثير القلق والامل معا . وأضاف أنه مما يثير القلق أن عدد اللاجئين قد زاد الى ١٧ مليون لاجئ ، وهو رقم لم يسبق له مثيل ، نتيجة للاحداث التي وقعت في الشرق الاوسط وافريقيا ، وان استمرار مشكلة اللاجئين الافغانيين تلقي عبئا متزايدا على البلدان النامية . وقال إنه من ناحية أخرى زاد الامل نتيجة لتزايد احتمالات الإعادة الطوعية إلى الوطن في بعض المناطق ، بسبب التغيرات السياسية الايجابية التي حدثت على نطاق العالم ، وزيادة الوعي بالحاجة الملحّة الى القضاء على أسباب حركة السكان على نطاق واسع .

(السيد بوركوأوغلو ، تركيا)

٥٦ - واستمر في حديثه قائلا إن المفوضة السامية قد قدّمت تفسيرا بليغا لاستراتيجيتها ذات النقاط الثلاث وهي : (أ) تحسين القدرة على الاستجابة للظروف الطارئة ، و(ب) الاستفادة بأقصى قدر من فرص الإعادة الطوعية الى الوطن ، و(ج) البحث عن حلول من خلال اتخاذ تدابير وقائية . وأضاف أن وفده يثق في أن استراتيجية المفوضة السامية ستنجح وأن عام ١٩٩٢ سيكون عام الإعادة الطوعية الى الوطن . وذكر أن وفده يرحب ، في هذا الصدد ، بالتدابير المالية التي اتخذت بالنسبة لمكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وبالاتفاق الذي تم التوصل اليه بين مكتب المفوض السامي وجنوب افريقيا لإقامة وجود في ذلك البلد .

٥٧ - وواصل حديثه قائلا إن تركيا ، باعتبارها بلدا للجوء السياسي تاريخيا وتقليديا ، لا تدخر وسعا لتخفيف معاناة من يطلبون اللجوء داخل حدودها . وأضاف أنه قد مرت خمسة قرون ، تقريبا ، منذ أن استقبلت تركيا اليهود الذين طردتهم اسبانيا . وأشار الى أن تركيا كانت معرضة دائما لحركات سكانية مستمرة . وقال إنه في عام ١٩٨٨ سمحت تركيا بالدخول لحوالي ٠٠٠ ٨٠ شخص قادمين من الجنوب ومن الشرق وبقي بعضهم في البلد . وأضاف أنه في عام ١٩٨٩ طلب ما يزيد عن ٠٠٠ ٣٠٠ شخص قادمين من الشمال والشرق حق اللجوء في تركيا على مدى ١٠ أسابيع . وذكر أن هذه كانت هجرة جماعية لم يسبق لها مثيل في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية . وأضاف أنه أخيرا كانت تركيا وايران ، في نيسان/ابريل ١٩٩١ ، مسرحا لحركة سكانية لم يسبق لها مثيل أبدا . فقد تجمع حوالي ٠٠٠ ٥٠٠ شخص من الجنسين ، ومن بينهم أطفال ، على الحدود التركية العراقية في فترة أيام قليلة . وعلى الرغم من الظروف الجغرافية والجوية السيئة ، وعدم وجود نظام للمساعدة الدولية ، والقيود الجغرافية المفروضة بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ ، حاولت تركيا أن تلبي احتياجات أولئك الاشخاص في أقل وقت ممكن ، وحشدت موارد بشرية ومالية هائلة لتحقيق هذه الغاية . وقال إن تكلفة العمليات قدرت بمبلغ ٢٢٦ مليون دولار ، وهو مبلغ لا يشمل المساعدة المادية التي قدّمها السكان المحليون .

٥٨ - واسترسل في حديثه قائلا إن تركيا ، اذ وجدت نفسها عاجزة عن استيعاب مشكلة بهذا الحجم وحدها ، وجّهت نداءً لتقديم المساعدة الدولية العاجلة . وقد كان من الممكن ، من خلال المساعدة المشتركة التي نسقتها السلطات التركية والمنظمات الدولية ، تلبية الحاجات الاكثر الحاحا بالنسبة للمأوى والاغذية والرعاية الطبية . ومنذ ذلك الوقت عادت غالبية المشردين الى شمال العراق . وأشار الى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أثنى في قراره ٥/١٩٩١ على حكومتي ايران وتركيا لما بذلتاه من جهود لمواجهة الأزمة .

(السيد بوركواوغلو ، تركيا)

٥٩ - وواصل حديثه قائلا إنه خلال العمليات موضع البحث أبدت حكومات ومنظمات غير حكومية قدرتها على الاستجابة بسرعة وفعالية ، غير أن منظومة الامم المتحدة لم تتمكن من العمل بالسرعة نفسها . وأضاف أن هذا يرجع ، على ما يبدو ، الى أمور من بينها النهج الذي اتبعته غالبية البلدان المانحة التي انتظرت الى أن يتضح الحجم الكامل للكارثة قبل أن تقرر مقدار ما ستقدمه من تبرعات .

٦٠ - واستطرد قائلا إن تركيا قد تحملت العواقب القاسية لهذه التجربة التي يمكن ، كما هو واضح ، أن تتكرر في مناطق أخرى . وأضاف أنه لذلك توجد حاجة الى نظام للإنذار المبكر . وذكر أنه من الضروري أيضا أن تؤخذ في الحسبان الخسائر والاضرار التي لحقت بالبلدان المستقبلة نتيجة لحركة أعداد كبيرة من الناس . وذكر أنه لذلك فإن تركيا تعتقد أنه ليس من الممكن أن يؤجّل إنشاء آلية مناسبة لمواجهة أية حالة طارئة بسرعة وفعالية .

٦١ - وأخيرا ، ذكر أن وفده يعارض الاستمرار في إهمال إعادة التوطين كوسيلة لتحقيق حل دائم . وأضاف أن الثغرة بين الدمج في بلد اللجوء الاول وإعادة التوطين في بلد آخر آخذة في الاتساع وأنه من المحتمل ، اذا استمر هذا الاتجاه ألا تظل إعادة التوطين وسيلة صالحة لتحقيق حل دائم . واختتم حديثه قائلا إن تركيا ، وهي من الناحية التقليدية بلد من بلدان اللجوء الاول ، ستستمر في معارضة هذا الاتجاه الذي لا يتفق مع المبدأ الاساسي القائل بضرورة التشارك دوليا في تحمل العبء .

٦٢ - استأنف السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة) رئاسة الجلسة .

٦٣ - السيد سيزاكي (اليابان) : قال إنه على الرغم من حدوث تطورات سياسية منفصلة بالنسبة للإعادة الى الوطن فإن محنة اللاجئين قد استمرت في التفاقم ، وخاصة في البلدان النامية ، بما أدى الى حالات طارئة على نطاق واسع والى معاناة شديدة . وأضاف أنه مع تزايد عدد اللاجئين أصبح عمل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أكثر تعقدا وصعوبة ، وخاصة بالنسبة لإدارة عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ، نتيجة لمحادثات السلام التي تجرى في عدة مناطق من العالم . وذكر أن حكومة اليابان ترحب ، في هذا السياق ، بالجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية الدولية من أجل تعزيز التنسيق والكفاءة كي تتمكن من مواجهة عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ الواسعة النطاق بمزيد من السرعة والمقدرة . وأشار الى أنه من الضروري أن يتكاتف العالم بأكمله ، بروح من التضامن ، لتخفيف محنة ما يقرب من ١٧ مليون لاجئ .

(السيد سيزاكي ، اليابان)

٦٤ - واستمر في حديثه قائلا ان حكومة اليابان قد لاحظت ما ورد في الفقرة ٢٨ من تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/46/12) من أن الجهود التي يبذلها مكتب المفوض السامي قد تاثرت بالقيود المالية التي يعاني منها المكتب منذ عام ١٩٨٩ ، وهي تحثّ البلدان المانحة على أن تلبي بشكل إيجابي الحاجات المالية للمكتب .

٦٥ - واستطرد قائلا إنه مع تزايد ما يطلب من مكتب المفوض السامي وتوسيع المكتب لمجال أنشطته ، استجابت البلدان المانحة بتقديم دعم لم يسبق له مثيل . وفي عام ١٩٩١ تبرعت اليابان بما يزيد عن ١٠٠ مليون دولار لمكتب المفوض السامي للمرة الاولى ، واستمرت في تقديم مساعدة واسعة النطاق للاجئين عن طريق هيئات دولية أخرى .

٦٦ - وفيما يتعلق بمشكلة اللاجئين التي اشتركت فيها اليابان ، أعرب عن ترحيب وفده بالاتفاق المتعلق بتحقيق تسوية سياسية شاملة للحالة في كمبوديا ، وهو الاتفاق الذي عُقد مؤخرا في مؤتمر باريس المعني بكمبوديا ، وعن أمله في أن تعمل الاطراف المعنية جميعها بشكل بنّاء كي تنفّذ في وقت مبكر التدابير التي سيضعها مكتب المفوض السامي من أجل إعادة حوالي ٠٠٠ ٣٥٠ لاجئ كمبودي ، طوعيا ، إلى وطنهم بأمان وإعادة دمجهم في مجتمعهم . وقال إن وفده يحثّ جميع الحكومات على تقديم تبرعات لانشطة الإعادة الى الوطن استجابة للنداء الذي وجّهه الامين العام في السنة الماضية . وأضاف أن وفده يشعر أيضا بالقلق إزاء إمكان تنفيذ خطط أخرى لإعادة أشخاص مشردين الى بلدانهم وهي خطط تتعارض مع الاتفاق الذي تم التوصل اليه في باريس ، وهو يأمل في أن تحترم الأطراف المعنية التزامها بعدم تشجيع أية خطة لا تدخل في نطاق الاتفاق .

٦٧ - وفيما يتعلق بحالة لاجئي القوارب الفييتناميين ، ذكر أن الحكومة اليابانية تشعر بالارتياح لأن تدفق اللاجئين قد خفّت حدته الى حد كبير ، وهي تأمل في أن تشرع خطى إعادة توطين بعض أولئك اللاجئين تحت إشراف مكتب المفوض السامي بحيث يخف ، بقدر كبير ، العبء الثقيل الذي تعاني منه بلدان اللجوء الاول . وأضاف أن الحكومة اليابانية قد تبرعت بمبلغ ٢٤ مليون دولار لهذا الغرض ، وهو مبلغ يشمل ٥ ملايين دولار جرى التعهد به مؤخرا لبرنامج خاص في إطار خطة العمل الشاملة التي تواجه قيودا مالية . وفيما يتعلق بالاتفاق الذي جرى التوقيع عليه في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ بين المملكة المتحدة وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، أعرب عن أمل حكومته في أن يؤدي ذلك الاتفاق الى عودة لاجئي القوارب الذين بحثت حالتهم والذين لا يزالون في

(السيد سيزاكي ، اليابان)

بلدان آسيوية الى بلدهم وفي أن يساعد هذا الاتفاق على الحد من تدفق أولئك اللاجئين من فييت نام بما يسهم في حل هذه المشكلة الصعبة .

٦٨ - واسترسل في حديثه قائلا إن دور مكتب المفوض السامي في تقديم الحماية الدولية للاجئين يكتسب ، في مرحلة انتقال تاريخية ، أهمية متزايدة ، وأشار الى أربعة عوامل هامة من هذه الناحية . فأولا ، هناك حاجة ملحّة الى تحسين تأهب مكتب المفوض السامي لحالات الطوارئ ، وكذلك تحسين ما لديه من آليات لمواجهة الكوارث البشرية التي تؤثر على اللاجئين . وأضاف أن حكومته تؤيد ، لذلك ، الانشطة التي يجري الاضطلاع بها للاستمرار في تعزيز قدرة المكتب عن طريق حشد الاموال والافراد وإمدادات الإغاثة . وذكر أن اليابان تريد التوصل الى طرق للتعاون على نطاق أوسع مع مكتب المفوض السامي ومع وكالات الامم المتحدة الاخرى ذات الصلة في تقديم المساعدة في مثل هذه الحالات .

٦٩ - وثانيا ، ينبغي استكشاف امكانية تشجيع الإعادة الطوعية الى الوطن باعتبارها الحل الدائم المفضّل . ولتلبية الحاجة إلى المساعدة في إعادة دمج العائدين في الأجل الطويل ، ينبغي أن يعمل مكتب المفوض السامي كعامل حفّاز وكجهة للتنسيق بين المنظمات الدولية ذات الصلة . وعند البحث عن حلول دائمة ، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الدورة الكاملة للاجئين ، بدءا بالهجرة الجماعية والإغاثة وانتهاءً بالعودة وإعادة الدمج ، إذ أنه لا يمكن تنفيذ استراتيجيات فعّالة إلا باتباع هذا النهج الشامل . ولا بد أيضا من وجود تعاون وتنسيق وثيقين فيما بين جميع الاطراف بالنسبة للمسائل التي تنطوي عليها هذه الامور وهي مسائل حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية وتعزيز السلم وصيانته .

٧٠ - وثالثا ، لا بد من وضع استراتيجية للإعلام ، ولذلك فإن اليابان ترحب بمبادرة مكتب المفوض السامي بطلب المشورة والتقييم الخارجيين ومحاولة تحسين أسلوب وضع التقارير المتعلقة بالإحصاءات ذات الصلة باللاجئين ، وهي تأمل في أن يبذل مكتب المفوض السامي أيضا جهودا لتحسين أنشطته الإعلامية .

٧١ - ورابعا ، ينبغي تشجيع إقامة تعاون أوثق مع المنظمات غير الحكومية وذلك من أجل تخفيف العبء عن مكتب المفوض السامي وتزويده بشركاء تنفيذيين في تنفيذ مشاريع محدّدة .

(السيد سيزاكي ، اليابان)

٧٢ - واختتم حديثه قائلا إن وفده يؤكد من جديد موقفه من ضرورة تعزيز دور مكتب المفوض السامي في تلبية الحاجة المتزايدة للإغاثة في حالات الكوارث بالنسبة للاجئين ، وكذلك التزام الحكومة اليابانية بمواصلة التعاون مع المفوضة السامية في هذا المجال .

٧٣ - السيد يوسيفوف (بلغاريا) : قال إنه ينبغي ، بالنظر إلى حالة اللاجئين الراهنة ، أن يركّز المجتمع الدولي جهوده على وضع برامج للمساعدة في وقف ، ومنع ، تدفقات أخرى واسعة النطاق للاجئين من المناطق التي يخرجون منها . وأضاف أنه ينبغي أن تؤدي التدابير الوقائية المتعلقة بمجالات مثل فرص التعليم والعمالة إلى تشجيع اللاجئين المحتملين على أن يبقوا في بلدانهم ، مع توفير الاحترام الكامل لحريتهم في مغادرة بلدانهم ، والعودة إليها ، وهو أحد الحقوق الاساسية والحريات الاساسية التي نُص عليها في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان .

٧٤ - ومضى قائلا إن بلده يتخذ خطوات لجعل تشريعاته متماشية مع المعايير الدولية القائمة . غير أنه استدرك قائلا إنه لا يمكن ، مع ذلك ، أن توقف التشريعات وحدها تدفق الاشخاص الراغبين في مغادرة البلد ؛ بل أن الرخاء الاقتصادي والاستقرار هما العاملان الاساسيان اللذان يضمنان وقف الهجرة الجماعية .

٧٥ - واسترسل قائلا إن بلده قد واجه مشكلات لم يسبق لها مثيل منذ أن أصبح نقطة عبور لأعداد كبيرة من الاشخاص القادمين من البلدان النامية في طريقهم إلى أوروبا الغربية . وأضاف أنه قد نُظر في الحالة ، التي تسبب مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة ، في المؤتمر الاوروبي المعني بمشكلات اللاجئين الذي عقد في برلين في أوائل تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ والذي أكد الوفد البلغاري فيه الحاجة إلى تركيز الجهود الرامية إلى منع الهجرة العابرة على اعتماد تدابير موجّهة ضد المراكز المنظمة العاملة في توجيه تدفق المهاجرين إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا عبر بلدان أوروبا الشرقية .

٧٦ - واستطرد قائلا إن عدم إمكان تصنيف بعض الاشخاص الذين اشتركوا في موجات الهجرة الجماعية كلاجئين طبقا لاتفاقية عام ١٩٥١ يتطلب قيام الامم المتحدة ومكتب المفوض السامي والمنظمة الدولية للهجرة بدور أكبر .

٧٧ - وبعد أن وصف الخطوات التي تتخذها الحكومة البلغارية لمواجهة مشكلات اللاجئين بمزيد من الفعالية ، قال إنه ينبغي أن يوجّه مكتب المفوض السامي جهودا كبيرة نحو

(السيد يوسيفوف ، بلغاريا)

تعزيز الوظائف الوقائية التي يقوم بها . وأعرب عن ترحيبه بتأييد فكرة المفوضة السامية بإنشاء آلية للتأهب والاستجابة في الحالات الطارئة بحيث تسمح تلك الآلية لمكتب المفوض السامي بالاستجابة بسرعة وفعالية لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين . وأضاف أن بلغاريا تقدّر الجهود التي تبذل لتعزيز الوظائف الوقائية لمكتب المفوض السامي وتؤكد من جديد رغبتها في أن تستضيف ، في عام ١٩٩٢ ، حلقة دراسية بشأن حالات الطوارئ الناجمة عن التدفقات الجماعية للاجئين .

تنظيم الاعمال

٧٨ - السيد مورا (كوبا) : قال إن وفده يشعر بالقلق إزاء حالة الوثائق المعلقة التي ستنظر فيها اللجنة . وأضاف أن بعض الوثائق البالغة الأهمية والمتعلقة ببند حقوق الإنسان الذي سينظر فيه في اليوم التالي ليست جاهزة بعد . وقال إنه وفقا لما تقرر من إعادة تشكيل هيكل بند جدول الاعمال الذي اعتمد في الدورة السابقة فإنه سينظر في جميع مسائل حقوق الإنسان في نهاية الدورة الحالية . وذكر أن هذا يعني أن اللجنة أمامها أسبوعان من العمل المكثّف للغاية عندما ستناقش المسائل المختلفة وتتناول ما يزيد عن ٣٠ قرارا يتعين النظر فيها . واختتم حديثه قائلا إن وفده لا يرغب في الاندفاع نحو اعتماد قرارات وتقارير لم ينظر فيها على النحو الواجب .

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٠٠